

فلا يشترط بيان سببي منها بل يحيل المطلق عليه ولا
 بيان مباذرة بان يبدل في يصبغ احدهما باصا
 العدد المشروط من عدد معلوم كقشر من كل منهما
 مع استواءهما في عدد الرمي او الياس من استواءهما
 في الاصابة ولا يبان محاطة بان يزيد اصبا بنه علي
 اصابة الاخر تكذا كواحد من عدد معلوم كقشر من
 من كل منهما ويجعل المطلق عن التقييد بسببي من ذلك
 على المباذرة وعلى اقل توبة وهو سهم سهم هو
 لغليتها ولا يشترط بيان فوس وسهم لان العدة
 على الرمي فان عين سببي منها لفا وجاز ابداله
 بمثل من نوعه وشروط منع ابداله مفسد للعقد ويس
 بيان صفة اصابة الوض من فرج وهو مجرد اصابة
 او حرق بان يتعمه ويسقط او حرق بان يثبت
 فيه وان يسقط بعد ذلك او حرق بان ينفذ منه او
 حزم بان يصبب طرف الرمز فيخرج مد فان اطلقا
 كفي القوع ويخرج العوض المشروط **احد المتساقيين**
 حتى اذا سبق بقعة اوله على البنا للفاعل **المتره**
 من ما معه **وان سبق** يضم اوله على البنا للمفعول
اخذه صاحبه السابق ولا يشترط طرح بينهما
 محل وان اخذها اي اطمنا فان العوض لم **يجز**
 حينئذ الا ان يدخل اي يشترط بينهما **محللا** بفسر

اللام الاولي فيجوز ان كانت دابته كقولنا ابتهما
 سمي محللا لانه يحلل العقد ويخرجه عن صورة
 الغنا والمحمة فان المحلل **ان سبق** المنسبا بغير اخذ
 ما اخذها من العوض لنفسه سواء اجماعا معا ام ثانيا
 لسبقه لهما **وان سبق** او سبقاه او جاعل **بغير**
 لهما ثانيا ولا يشي لاحد معا على الاخر وان جاعل المحلل
 مع واحد المتساقيين وتاخر الاخر قال هـ زمانا
 لنفسه لانه لم يسبقه احد وعال المتاخر للمحلل
 ولذكي معه لانها سبقاه وان جاعل معا ثانيا
 المحلل ثم الاخر فال الاخر للدول لسبقه الاثمين
تنبيه الصور الممكنة في المحلل ثمانية ايسرهما
 وتجبنيان معا او ثانيا او يسبقاه وتجبنيان معا
 او ثانيا او ينوسط بينهما او يكون مع اولها او ثانيا
 او يجبي الثلاثة معا ولا يجبي الحكم في الجميع ولو سابق
 جمع ثلاثة فاكتر شرط للتاقي مثل الاول اود ونه
 صح ويجوز شرط العوض من غير المنسبا بغير وسوا
 اكان من الامام ام من غيره كان يقول الامام من سبق
 منهما فله في بيت المال كذا اوله على كذا ويكون صا
 يخرجه من بيت المال من سهم المصاح كاقاله البغدادي
 او الاجنبي من سبق منك اوله على كذا لانه بذلك
 حال في طاعة ولا شك ان اخراج احد المتساقيين

اللام